

## القرار 2755 (2024)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 9770 المعقودة في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024

إن مجلس الأمن،

إنه يشير إلى قراره 1970 (2011) وجميع قراراته اللاحقة المتعلقة بليبيا، بما في ذلك القرارات 2259 (2015) و 2510 (2020) و 2542 (2020) و 2570 (2021) و 2619 (2022) و 2629 (2022) و 2647 (2022) و 2656 (2022) و 2702 (2023) وبيانه الرئاسي المؤرخ 16 آذار/مارس 2023 (S/PRST/2023/2)، وبياناته الصحفية،

وإنه يؤكد من جديد احترامه لسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وضرورة الامتناع عن التدخل الخارجي، والتزامه بالوقوف إلى جانب شعب ليبيا،

وإنه يعيد تأكيد التزامه القوي بعملية سياسية شاملة للجميع يقودها الليبيون ويتولون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة ويدعمها المجتمع الدولي، تركز على القوانين الانتخابية المُحدثة التي وافقت عليها لجنة 6+6، والتي ستمكّن من إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع في جميع أنحاء ليبيا في أقرب وقت ممكن،

وإنه يحيط علماً بقانون الانتخابات الرئاسية رقم 2023/28 وقانون الانتخابات البرلمانية رقم 2023/27 اللذين اعتمدهما مجلس النواب الليبي في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وإنه يلاحظ أن تنفيذ هذين القانونين يتطلب التزام جميع الأطراف وإيجاد تسوية سياسية بشأن المسائل الخلافية المُعلّقة على الصعيد السياسي في ما يتصل بالانتخابات، وإنه يلاحظ كذلك الخطاب الذي ألقاه رئيس المجلس الرئاسي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 25 أيلول/سبتمبر 2024 والذي أكد فيه أن الشعب الليبي هو الأقدر على تقرير مصيره والدعوة إلى إجراء انتخابات واستفتاء للتغلب على الجمود السياسي،

وإنه يشير إلى أن جميع أصحاب المصلحة الليبيين قدموا في السابق ضمانات قوية لدعم واحترام استقلال العملية الانتخابية ونزاهتها، وكذلك نتائج الانتخابات، وإنه يحث جميع أصحاب المصلحة على التمسك بهذه الضمانات، وإنه يدعو جميع أصحاب المصلحة إلى تنشيط جهودهم لتسوية المسائل الخلافية السياسية المُعلّقة المتصلة بالانتخابات، من خلال حوار تُيسره الأمم المتحدة، وبروح من التوافق، من أجل



تهيئة الظروف والأوضاع الملائمة للانتخابات وتشكيل حكومة موحدة، بما في ذلك تهيئة بيئة آمنة، وإجراء الانتخابات على أساس قوانين انتخابية قابلة للتطبيق، وإنهاء الفترة الانتقالية بتجديد شرعية المؤسسات الليبية، **وإنه يعرب عن قلقه** إزاء الوضع الأمني والتطورات والتوترات الأخيرة في ليبيا، **وإنه يهيب** بالجهات الفاعلة والمؤسسات الليبية إلى أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات انفرادية تزيد التوترات وتقوض الثقة وتزيد من ترسيخ الانقسامات بين المؤسسات والخلاف بين الليبيين، وأن تعالجها على وجه السرعة، **وإنه يشدد** على أهمية الجهود المبكرة لمنع نشوب النزاعات، **وإنه يدعو** جميع الأطراف إلى إحراز تقدم على المسارين السياسي والأمني، والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وبسط السلام والاستقرار في جميع أنحاء ليبيا، وإذ يحث جميع الجهات الفاعلة على الامتناع عن استخدام الخطاب التحريضي وخطاب الكراهية والمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة التي يمكن أن توجج المزيد من الانقسامات في أوساط الليبيين، وتُقوض العملية السياسية،

**وإنه يعرب عن إدانته** الشديدة للاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان وعواقبها على السكان المدنيين، **وإنه يهيب** بجميع الأطراف أن تمتنع عن تلك الممارسات وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما في ما يتعلق بحماية المدنيين في النزاع المسلح،

**وإنه يسلم** بالدور الهام للبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية في دعم الأمم المتحدة، **وإنه يشير** إلى القرار 2616 (2021)، **وإنه يعرب** عن القلق إزاء تأثير النزاع على البلدان المجاورة، وكذلك تأثير النزاع في البلدان المجاورة لليبيا، بما في ذلك من جراء التهديدات الناشئة عن الإرهاب، ولا سيما في منطقة الساحل، والنقل غير المشروع للأسلحة وتكديسها وإساءة استخدامها بما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، وعن تدفق الجماعات المسلحة والمرتبقة، **وإنه يشجع** على تعزيز الدعم الدولي والتعاون الإقليمي بين ليبيا والبلدان المجاورة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك لجنة بناء السلام، دعماً لبناء السلام والحفاظ على السلام في البلد والمنطقة،

**وإنه يعرب عن قلقه** من التهديد الناجم عن تسريب الأسلحة والذخائر وانتشارها في ليبيا والبلدان الأخرى في المنطقة، مما يقوض الاستقرار، **وإنه يهيب** بالمؤسسات الليبية الرئيسية أن تتخذ، بدعم من الأمم المتحدة، خطوات لتأمين المخزونات وإدارتها بفعالية، وتطهير المناطق الخطرة من الذخائر المتفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب، وحماية المدنيين من المخاطر الناجمة عن الانفجارات العرضية في مواقع الذخائر،

**وإنه يشدد** على ضرورة التخطيط لنزع سلاح الجماعات المسلحة وجميع الجهات المسلحة من غير الدول وتسريحها وإعادة إدماجها، كجزء من نهج متكامل وشامل ومتسق لبناء السلام، بما في ذلك عودة أفرادها إلى بلدانهم الأصلية، **وإنه يشدد كذلك** على أن ذلك ينبغي أن يشمل التنسيق الإقليمي وأن يأخذ في الاعتبار احتياجات وأولويات بناء السلام،

**وإنه يسلم** بضرورة التخطيط لإصلاح قطاع الأمن، وإنشاء هيكل أمني شامل وموحد وخاضع للمساءلة بقيادة مدنية لليبيا ككل، **وإنه يدعو** السلطات الليبية إلى التعاون وإحراز تقدم بشأن هذه المسألة،

**وإنه يشير** إلى التزامات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ورئيسي الأركان بإعادة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية الليبية وإنشاء وحدات عسكرية مشتركة لتأمين حدود ليبيا ودعم اتفاق وقف إطلاق النار

المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، **وإنه يشجع** على بذل المزيد من الجهود لتعزيز التنسيق الأمني وتبادل المعلومات في ما بين قوات الأمن الليبية في جميع أنحاء البلد،

**وإنه يحث** المؤسسات والسلطات الليبية على كفالة مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وفعالة ومجدية وأمنة على جميع المستويات، بما في ذلك المناصب القيادية، وفي جميع مراحل الأنشطة وعمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمليات السياسية الشاملة والانتقال الديمقراطي وجهود المصالحة وحل النزاع وبناء السلام، **وإنه يؤكد** الحاجة إلى حماية المرأة ومنظمات الدفاع عن حقوق المرأة والعاملات في مجال بناء السلام من التخويف والتهديد والانتقام والاعتداءات، **وإنه يشجع بشدة** جميع الأطراف على تهيئة بيئة آمنة ومؤاتية لأعضاء المجتمع المدني، بمن في ذلك أولئك الذين يقومون بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتهم، للاضطلاع بعملهم باستقلال ودون تدخل لا موجب له، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح، وللتصدي لجميع أشكال التهديد والمضايقة والعنف، ومكافحة خطابات الكراهية الموجهة ضدهم، ولحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وفقاً للالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي، للمساعدة على التمكين من إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع وتحقيق المصالحة الوطنية، **وإنه يدعم** الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل تيسير انخراط النساء من مختلف أطياف المجتمع الليبي ومشاركتهن على نحو أوسع نطاقاً في العملية السياسية والمؤسسات العامة، بما في ذلك التمثيل المجدي للنساء في الهيئات التشريعية في ليبيا، **وإنه يقر** بأن العملية السياسية ينبغي أن تشمل جميع الليبيين، بمن فيهم الشباب والمجتمع المدني،

**وإنه يؤكد** أن موارد ليبيا من النفط هي موارد لصالح جميع الليبيين، ويجب أن تظل تحت السيطرة الحصرية للمؤسسة الوطنية للنفط، **وإنه يشدد** على ضرورة نزع الطابع السياسي عن موارد ليبيا النفطية، بما يكفل استخدامها من أجل رضاء الشعب الليبي ورفاهه، **وإنه يدعو** جميع الأطراف إلى السماح للمؤسسة الوطنية للنفط بأداء عملها دون تعطيل أو تدخل أو تسييس، وكفالة إدارة إيرادات النفط والغاز بطريقة شفافة ومنصفة وخاضعة للمساءلة في ظل رقابة ليبية فعالة، بما في ذلك عن طريق اللجنة المالية العليا،

**وإنه يشير** إلى أهمية الرقابة الليبية على المؤسسات الاقتصادية والمالية لليبيا، مما يشمل المسؤولية عن كفالة أن تُدار الإيرادات في جميع أنحاء البلد بطريقة شفافة وعادلة وخاضعة للمساءلة، **وإنه يكرر تأكيد** أن موارد ليبيا لا ينبغي استغلالها لتحقيق مكاسب شخصية أو سياسية، **وإنه يعيد تأكيد** أهمية إنشاء آلية يقودها الليبيون تجمع بين أصحاب المصلحة من جميع أنحاء البلد لتحديد الإنفاق، **وإنه يهيب** بجميع القيادات والمؤسسات السياسية والاقتصادية والأمنية الليبية إلى تهدئة التوترات، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها أو اتخاذ أي تدابير اقتصادية تهدف إلى ممارسة الضغط، **وإنه يرحب** بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في 25 أيلول/سبتمبر 2024 بين الجهات الفاعلة الليبية بشأن مصرف ليبيا المركزي، وبققراره من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وتعيين مجلس إدارة جديد في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2024، **وإنه يدعو** جميع الأطراف الليبية إلى التنفيذ الكامل والسريع للاتفاق، **وإنه يدعو** المؤسسات المعنية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع الصيغة النهائية للترتيبات المالية ووضع ميزانية موحدة لضمان استقرار النظام المالي الليبي، بما يعود بالنفع على جميع الليبيين، **وإنه يعيد تأكيد** دور البعثة في المساعدة على تعزيز الشفافية والحكم الرشيد داخل المؤسسات الليبية،

**وإن يعيد تأكيد عزمه** على كفالة أن تتاح للشعب الليبي ولصالحه، في مرحلة لاحقة، الأصول المجمدة عملاً بالفقرة 17 من القرار 1970 (2011)، **وإن يهيئ** جميع الدول الأعضاء ذات الصلة أن تحمي الأصول المجمدة لما فيه صالح الشعب الليبي في المستقبل، بما في ذلك عن طريق حفظ قيمتها ومنع إساءة استخدام الأصول المجمدة أو إساءة التصرف فيها،

**وإن يعرب عن قلقه** إزاء مستويات المعيشة المتدنية وعدم كفاية الخدمات الأساسية، وحالة النازحين داخليا في ليبيا، **وإن يعرب كذلك** عن قلقه البالغ إزاء تهريب المهاجرين واللاجئين والاتجار بالبشر عبر ليبيا، وإزاء الحالة التي يواجهها المهاجرون واللاجئون، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة وتعرضهم للعنف الجنسي والجنساني، **وإن يلاحظ** أثر الصراع الدائر في السودان على ليبيا، ويؤكد قلقه من هذه الأزمة بالنسبة للاجئين السودانيين واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين الضعفاء من بلدان أخرى في البلد، والحاجة إلى زيادة تدابير الحماية، **وإن يؤكد** أهمية معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، بما فيها العوامل الاقتصادية والإدارية والأمنية التي تتسبب في الهجرة غير النظامية، **وإن يرحب** بالعمل الذي تتبناه الأمم المتحدة في تنسيق عملية تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والمهاجرين ودعمها، **وإن يرحب** بالجهود التي تبذلها السلطات المحلية والجهات الفاعلة الإنسانية لدعم اللاجئين السودانيين في ليبيا، **وإن يدعو** السلطات الليبية إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو إغلاق مراكز احتجاز المهاجرين، وضمان حماية جميع المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم، والقيام على وجه السرعة بالتخفيف من معاناة جميع الناس في ليبيا من خلال الإسراع في توفير الخدمات العامة في جميع أنحاء البلد، **وإن يحث** جميع الأطراف على السماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق وتيسير ذلك،

**وإن يشير** إلى القرار 2510 (2020) الذي طالب جميع أطراف النزاع بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، **وإن يشدد** على وجوب محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وعن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان،

**وإن يحث** جميع الأطراف على تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وعلى منع ومواجهة العنف الجنسي المتصل بالنزاع، **وإن يدعو** السلطات الليبية إلى وضع حد للإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي والجنساني، تمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 1325 (2000)،

**وإن يشير** إلى أهمية حماية الأطفال، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واتخاذ التدابير المناسبة في هذا الصدد، **وإن يعرب** عن القلق إزاء الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال في ليبيا رغم اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ولا سيما تلك التي تنطوي على قتل الأطفال وتشويههم، واختطاف الأطفال، والعنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال، واحتجاز الأطفال وتجنيدهم أو استخدامهم، **وإن يحث** جميع الأطراف على منع ووقف هذه الممارسات فوراً،

**وإن يقر** بأن النزاع والانقسام السياسي اللذين طال أمدهما في ليبيا قد جعلتا البلد أكثر عرضة للآثار الإنسانية للكوارث الطبيعية، بما في ذلك الفيضانات، وغيرها من الظواهر الطبيعية المرتبطة بالآثار السلبية لتغير المناخ، في جملة عوامل أخرى،

**واند يشدد** على أهمية إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2025 الذي يبرهن على التزام أصحاب المصلحة الليبيين والأمم المتحدة بالعمل معاً من خلال نهج يقوم على الترابط بين العمل في المجال الإنساني وفي مجال التنمية وبناء السلام لمعالجة الأسباب الهيكلية للهشاشة والاحتياجات الإنسانية المتبقية بهدف دفع عجلة التغيير المفضي إلى التحول والانتقال إلى السلام والتنمية المستدامين في جميع أنحاء البلد، دعماً لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة،

**واند يشير** إلى أنه خلص، في قراره 2213 (2015)، إلى أن الحالة في ليبيا لا تزال تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين،

1 - يُقرّر أن يمدّد حتى 31 كانون الثاني/يناير 2025 ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بوصفها بعثة سياسية خاصة متكاملة لكي تنفذ الولاية المنوطة بها على النحو المبين في القرار 2542 (2020) والفقرة 16 من القرار 2570 (2021)، مع تمديد تلقائي آخر لمدة تسعة أشهر إضافية، أي حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2025، إن عيّن ممثل خاص للأمين العام في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في 31 كانون الثاني/يناير 2025 أو قبله؛

2 - يكرر دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ولا سيما لدور الوساطة والمساعي الحميدة الذي تضطلع به بغية تعزيز عملية سياسية شاملة، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والبناء على أساس الاتفاق السياسي الليبي وخارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي، والبناء على القوانين الانتخابية المُحدّثة التي وافقت عليها لجنة 6+6، **واند يدعو** المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الكامل للبعثة في تنفيذ ولايتها، ويؤكد كذلك ضرورة أن يعيّن الأمين العام في أقرب وقت ممكن ممثلاً خاصاً جديداً للأمين العام في ليبيا ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛

3 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدّم إلى مجلس الأمن استعراضاً استراتيجياً لبعثة الأمم المتحدة، في موعد أقصاه 30 أيلول/سبتمبر 2025، وفقاً لأفضل الممارسات، يتضمن ما يلي

تقييم وتوصيات لزيادة كفاءة الهيكل العام للبعثة وفعاليتها، من خلال ترتيب الأولويات في المهام والموارد، حسب الحاجة وعند الاقتضاء، وخصوصاً من لزيادة أجل تيسير عملية سياسية فعالة ومستدامة، مع التركيز على كيفية إقامة وجود فعال للبعثة في جميع أرجاء ليبيا في حدود الموارد المتاحة؛

4 - **يشير** إلى خارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي، **ويأسف** لأن عدداً من نواتجها المتوخاة لم تُنفذ بعد ولم يجر الوفاء بجدوله الزمنية، **ويؤكد** أن الأهداف والمبادئ الناظمة المبينة في هذه الخارطة، ولا سيما في المواد 1 و 2 و 6 منها، لا تزال مهمة للعملية السياسية، بما في ذلك المبادئ المتعلقة بالمسؤولية المالية ومكافحة الفساد والشفافية، **ويرفض** الأفعال التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب أعمال عنف أو حدوث مزيد من الانقسامات في ليبيا، **ويدرك** رغبة الشعب الليبي في أن يقرّر من يحكمه من خلال الانتخابات؛

5 - **يحث** المؤسسات السياسية الليبية وأصحاب المصلحة الرئيسيين على حل المسائل الخلافية المتعلقة على الصعيد السياسي في ما يتصل بالانتخابات في أقرب وقت ممكن، **ويدعو**، في هذا الصدد، المؤسسات السياسية الليبية وأصحاب المصلحة الرئيسيين إلى المشاركة على نحو كامل وشفاف وبحسن نية ودون شروط مسبقة، وتقديم الحلول الوسط اللازمة لإحراز تقدم في مفاوضات يقودها الليبيون ويتولون زمامها وتيسرها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية

حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع في أقرب وقت ممكن في جميع أنحاء البلد، على أساس قوانين انتخابية قابلة للتطبيق، بهدف تحقيق أمور تشمل تشكيل حكومة ليبية موحدة قادرة على ممارسة الحكم في جميع أنحاء البلد وتمثل الشعب الليبي بأكمله، **ويدعو** جميع أصحاب المصلحة الليبيين إلى اتخاذ خطوات لإعادة توحيد مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وصون استقلالية السلطة القضائية في ليبيا؛

6 - **يرحب** بالدعم التقني المقدم من الأمم المتحدة للمفوضية الوطنية الليبية العليا للانتخابات، **ويشجع** على مواصلة تقديم هذا الدعم لتمكين المفوضية من إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع في جميع أنحاء ليبيا، فضلا عن إجراء انتخابات محلية في جميع أنحاء ليبيا، ويرحب بالإعلان عن إجراء الانتخابات البلدية ويرحب كذلك بالجهود التي تبذلها البعثة لدعم تسجيل الناخبين، بمن فيهم النساء؛

7 - **يؤكد** أهمية إجراء عملية وطنية للحوار والمصالحة تكون جامعة وشاملة للجميع ومحورها الضحايا وقائمة على مبادئ العدالة الانتقالية، **ويرحب** بالجهود التي بذلها المجلس الرئاسي لإطلاق عملية المصالحة الوطنية، وبدعم الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد، ويشجع على إحراز مزيد من التقدم بشأن المصالحة الوطنية، **ويقر** بالدور الهام للمنظمات الإقليمية الأخرى، بما فيها جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، **ويهيب** بالمؤسسات والسلطات الليبية المعنية أن تنفذ تدابير لبناء الثقة لتهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية ناجحة، بسبل منها كفالة مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية ومجدية وآمنة، وإشراك ممثلي الشباب والمجتمع المدني في جميع الأنشطة وعمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتقال الديمقراطي وجهود المصالحة؛

8 - **يعرب** عن قلقه إزاء الوضع الإنساني في ليبيا، **ويدعو** الشركاء الدوليين إلى تقديم المساعدة الإنسانية، بالتنسيق مع السلطات الليبية والأمم المتحدة، **ويدعو** السلطات الليبية وأصحاب المصلحة المعنيين إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق إلى المحتاجين وتيسير وصولها، **ويدعو** السلطات الليبية إلى الإفراج عن الأموال اللازمة لجهود التعافي وإعادة الإعمار على المدى الطويل في درنة وغيرها من المناطق المتضررة من الفيضانات والكوارث الطبيعية، ويدعو إلى إدارة جهود إعادة البناء وتوزيعها بشفافية، في ظل رقابة الشعب الليبي ومساءلته على نحو فعال؛

9 - **يشدد** على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري في ليبيا، **ويهيب** بجميع الأطراف أن تمتنع عن القيام بأعمال عنف أو أعمال عسكرية أو أي أعمال أخرى يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات وتفاقم النزاعات وتعريض المدنيين للخطر وتقويض العملية السياسية أو اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 والذي ينبغي تنفيذه على أكمل وجه، **ويطلب** من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بما يتماشى مع ولايتها ومواردها الحالية، أن تُيسر تدابير بناء الثقة والحوار والمصالحة بين الجهات الفاعلة المسلحة لمنع العنف وتصعيد النزاع من خلال وساطة البعثة ومساعدتها الحميدة؛

10 - **يشير** إلى أن التدابير المنصوص عليها في القرار 1970 (2011)، بصيغته المعدلة بقرارات لاحقة، تنطبق على الأفراد والكيانات الذين تقرر لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة أنهم يشاركون في أعمال تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن في ليبيا أو تعرقل أو تقوض النجاح في إنجاز عملية الانتقال السياسي في البلد، أو يقدمون الدعم لتلك الأعمال، بما في ذلك عن طريق عرقلة الانتخابات أو تقويضها،

**ويطالب** بأن تمتثل جميع الدول الأعضاء امتثالاً تاماً لحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار 1970 (2011)، بصيغته المعدلة بموجب قرارات لاحقة، بسبل منها وقف كل أشكال الدعم وسحب جميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة، **ويطالب** جميع الدول الأعضاء بعدم التدخل في النزاع أو اتخاذ تدابير تؤدي إلى تفاقمه؛

11 - **يحث** جميع الدول الأعضاء على الاحترام الكامل لسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية؛

12 - **يُهيئ** بجميع الأطراف أن تتخذ مزيداً من الخطوات لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك خطة العمل التي اتفقت عليها اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في جنيف في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021 والمقرر تنفيذها تنفيذاً متزامناً ومتدرجاً ومتوازناً على مراحل، **ويحث** الدول الأعضاء على احترام ودعم التنفيذ الكامل للاتفاق بسبل منها سحب جميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة من ليبيا دون مزيد من التأخير؛

13 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن كل 60 يوماً تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

14 - **يقرر** أن يُبقي المسألة قيد نظره الفعلي.